وهو ظاهر رواية وهو الاصح وفي رواية الحسن والطحاوي عن ابي حنيفة رح يصير رافضا بمجرد التوجه
الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية اقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والا ارتفاض
بتحقق الوقوف وثمرة الخلاف فيما اذا توجه الى عرفة ثم بدا له فرجع عن الطريق قبل الوقوف بعرفة وطاف
لعمرته وسعى لها ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جريا على ظاهر الرواية يكون قارنا ولو لم يطف لها اي لعمرته
كلها اكثره او بعد ما طاف اقله كما مشى اشواطا حتى وقف بعرفة بعد الزوال اي كما صرح به قاضيخان
وان اطلق الوقوف فشمل كونه بعد الزوال او قبله في الهداية وغيرها وفي الكافي للحاكم لا يصير رافضا
لعمرته حتى يقف بعد الزوال قال ابن الهمام رح وهو حق لان ما قبله ليس وقتا للوقوف فعلوله
بها كالمعلول بغيرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة لهذا
الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع حتى وقف ارتفضت عمرته اي ولو من غير نية رفضه
ايا بانهم اذا ارتفضت عمرته فعليه دم لرفضها وقضاؤها بعد ايام التشريق ويطوف انه وسقط
عنه دمه اي دم القران للشكر لانه تبع على نعمة الجمع بين اداء النسكين ولو طاف اكثره اي اكثر طواف
عمرته ثم وقف لم يصر رافضا بالوقوف لانه اتى بالاكثر فبقي قارنا فيأتي الباقي منه اي من طواف عمرته
قبل طواف الزيارة استحبابا فيأتي به قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاكثر
من طواف ركن الحج الرابع ان يصونها عن افسادها اي بالجماع وكذا عن ارادة فلو افسد حجها بان جامع
قبل الوقوف وقبل اكثر طواف العمرة وفي بعض النسخ بلفظ او التسوية وهو غير صحيح لما سيأتي
بطل قرانه وسقط الدم اي لفسادهما واما ما ذكره البرجندي فانه ينافي للقارن ان لا يحلق بين العمرة
والحج والا فسد احرامه بل يحلق في يوم النحر فخطأ من وجهين احدهما ان الفساد منحصر في وقوع الجماع
قبل الوقوف في ثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه اتمام افعاله ثم قضاؤه
في عام آخر فتدبر وان ساق اي القارن الدم مصيبا به سنة اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته اربعة اشواط
فسد حجه دون عمرته وسقط عنه دم القران الخامس ان يطوف للعمرة كلها او اكثره فاشهر الحج فان طاف
الاكثر قبل الاشهر لم يصر قارنا وان طاف الاقل قبلها واكثره فيها كان قارنا وهذا الجواب الظاهر

ينافيه

فيه ما في التاتارخانية رجل جمع بين حجة وعمرة ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان
كان قارنا ولكن الهدي عليه قال المحقق ابن الهمام رح وهل يشترط في القران ان يفعل اكثر اشواط العمرة
في اشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد رح فيمن احرم بهما
ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدي عليه قال انه غير مستلزم لذلك ان الخ اشتراط
فعل اكثر العمرة في اشهر الحج لانه امتمتع بالعمرة الى الحج في اشهر الحج ووجوب الشكر بالدم ما كان الا بفعل
العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في التمتع قال وما روى عن محمد رح اراد بالقارن المعنى اللغوي
اذ لا شك فيه قرن اي جمع الا ترى انه نفى لازم القران بالمعنى الشرعي المنفوي فيه وهو لزوم الدم
ونفي اللازم الشرعي نفي الملزوم الشرعي اشهر والنزر يظهر له اه قارن بالمعنى الشرعي ايضا كما هو المتبادر من
اطلاق قول محمد رح وغيره انه قارن ودليل انه اذا ارتفض محظورا بعد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه
هدي شكر لان اداءه لم يقع على الوجه المسنون المقرر في الشريعة من ايقاع اكثر العمرة في الاشهر فانه في حكم
من افرد بعمرة في غير الاشهر ثم افرد بالحج فانه لا يسمى قارنا اجماعا الساري ان يكون آفاقيا
ولو حكما فالمراد للمكي اي المحقق الا اذا خرج الى الآفاق قبل اشهر الحج قيل ولو فيها فيصح منه القران
لصيرورته آفاقيا حكما اي كما انه لا يجوز القران للآفاقي اذا دخل مكة وصار من اهلها حكما هذا وفيه ان اشتراط
الآفاق انما هو للقران المسنون لا لصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الاشهر كما تقدم والله اعلم
السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم وفي عده شرطا لصحة القران مسامحة لا تخفى
فصل اي فيما لا يشترط فيه ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام وهو النزول باهله محرما كان او حلالا
فهو على عين الالمام صحيح مبطل كما في المتمتع اذا الم باهله بعد عمرته والالمام فاسد غير مبطل كما في القارن
فاذا عرفت هذا فيصح اي القران ولا يسقط عنه دمه من كوفي رجع الى اهله بعد طواف العمرة اي فيما اشهر
الحج ثم عاد الى مكة لكونه محرما دون الرباط ومن مكي خرج الى الآفاق اي ليصح القران منه كما خرج الى الآفاق
ثم عاد الى مكة فقرن وطاف لعمرته في الاشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه الما باهله صح قرانه لكونه محرما قال ابن الهمام
ومقتضى الدليل استحباب عدم الالمام للقارن اما ذون فيه وافاد المصنف نفي الكراهة واجاد بقوله واعلم

Copyright © King Saud University